http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1611) السنة السابعة -السبت (19) أيلول 2009

في حوار مع عضو برلمان كردستان عبد السلام برواري:

كان البرلمان في الدورة السابقة نشيطا وسنحاول إكمال ما بدأ به

لا يمكن للمرء وهو يلتقي عضو برلمان إقليم كردستان عبد السلام برواري الا ان يلاحظ ما تتسم به شخصيته من شفافية وبساطة مع تشعب ثقافته التي نعتقد ان سنوات النضال الطويلة قد أكسبتها إياه.
وقد حرصنا على استثمار فرصة اللقاء معه ليحدثنا عن مسيرة البرلمان السابق وتصوراته لعمل ومهام الدورة الحالية وكيف سيتم التعامل مع المعارضة والأحزاب الدينية، فقال:

عبد السلام برواري

أربيل /سالي جودت

– في الحقيقة كان البرلمان في دورته السابقة نشيطا وسنحاول في هذه الدورة إكمال ما بدأ به ولكن بموضوعية وأمانة فأن الإعلام المحلي لم يوفق في عرض طبيعة عمل البرلمان في دورته الثانية وهذا يعود كما اعتقد لسببين أولهما: المكتب الإعلامي في البرلمان الذي ركز بالدرجة الرئيسية على عرض نشاطات رئاسة البرلمان والمقابلات و اللقاءات البروتوكولية، فكان الإعلام المحلي ممتلئاً بمثل هذه الأخبار والثاني إخفاق الإعلام نفسه في إدراك العمل الحقيقي للبرلمان، فالكثير من المراسلين الصحفيين العاملين في الوسط الإعلامي في الإقليم لا يزالون بعيدين عن إدراك حقيقة ما يقوم به البرلمان وبدلاً من تغطية نشاطات اللجان الدائمة، وما قام به البرلمان من انجازات، قام الإعلام بالتركيز على عدد المرات التي تكلم فيها نائب معين او لم يتكلم، وإظهار البرلمانيين وهم رافعون أياديهم بالإجماع، مما أدى الى ترك انطباع سلبي حول البرلمان وعمله.

وأضاف: ان البرلمان في الدورة السابقة قد تمكن، رغم صعوبة وخصوصية المرحلة، من تشريع اكثر من ٩٠ قانوناً و٤٥ قراراً، رغم انشغاله بمهام معقدة مثل توحيد الإدارتين، وسن لوائح وأنظمة داخلية لكافة الوزارات، وحل المشاكل المتعلقة بأزمة الكهرباء،وذلك في أجواء غير طبيعية و في ظل تلكؤ دفع استحقاقات ميزانية الإقليم من قبل بغداد إضافة الى مشاكل أخرى.

من هذا المنطلق أجد ان البرلمان السابق لم يكن مقصرا بل كان نشيطا، أنجز عمله الرئيسي كسن القوانين والقرارات بصورة مرضية، باستثناء أشياء لم يتم انجازها قد لا يكون هو السبب في ذلك انما عوامل أخرى عرقلت انجازها.

وعن وجود الأحزاب الدينية داخل البرلمان الحالي أوضح برواري قائلاً:

– في الدورة الحالية للبرلمان حصلت ثلاثة أحزاب دينية على مقاعد في البرلمان، وهي الحركة الإسلامية وقد حصلت على مقعدين كقائمة مستقلة، كذلك الاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية في قائمة مشتركة هي قائمة الإصلاح، بالاشتراك مع حزبين علمانيين هما الحزب الاشتراكي الكردستاني وجناح قادر عزيز من حزب الكادحين والتي حصلت على ١٣ مقعداً، و الحصة الرئيسية فيها هي للحزبين الإسلاميين.

ولو عدنا الى تجربة برلمان إقليم كردستان والتشكيلات السابقة لحكومة الإقليم لوجدنا ان الأحزاب الإسلامية كانت مشتركة ضمن القائمة الكردستانية، وهذه المرة الأولى التي نزلت فيها الأحزاب الإسلامية ضمن قائمة خاصة منفردة. وهذا هو النهج الديمقراطي الذي يتيح للجميع العمل على وفق ما يراه لخدمة الشعب الكردستاني وبالتأكيد فأن هذا سيعزز مسيرتنا الديمقراطية ويسهم في دفع عجلة تطور الإقليم.. المهم هو ان هنالك اتفاقاً بين الجميع على تعميق تجربة الإقليم وإنجاحها .

وأشار الى ان هذه الأحزاب الثلاثة في البرلمان الحالي لم تعلن موقفها النهائي من المشاركة في التشكيلة الجديدة لحكومة الإقليم، بينما أعلنت الحركة الإسلامية، التي حصلت على مقعدين، منذ البداية استعدادها للمشاركة بتشكيل الحكومة.

وقد أظهرت تجربة التواجد في مجلس النواب العراقي خلال السنوات الأربع المنصرمة وجود انسجام وتوافق بين نواب الاتحاد الإسلامي الكردستاني (الذي نزل في الانتخابات العراقية بقائمة منفصلة) وبين التحالف الكردستاني خصوصا في المسائل الأساسية التي تخص مستقبل الإقليم وحقوقه.

بتصوري ان الأحزاب او الكتل الدينية في إقليم كردستان لا تسبب عرقلة او أشكالا كبيراً للخط العام الذي تسير فيه العملية السياسية، يعود ذلك الى طبيعة المرحلة التي يمر بها الإقليم: فهو من الناحية المادية يسير بخطى حثيثة نحو مجتمع الحداثة، بينما نرى أن الثقافة المهيمنة هي خليط من قيم ومعايير المجتمع العشائري او القبلي، الذي يتوغل فيه التوجه الديني بسهولة كما أن هذا النظام الثقافي هو الآخر يستنجد بالدين ويحافظ على قيمه ومعاييره من خلال إضفاء الطابع الديني عليها، هذا الامتزاج بين الثقافة التقليدية والدين هو الذي يجعل، بنظري، من الصعب على التيارات الأصولية أن تهيمن على الحياة السياسية.

■ (الكوتا) هل كانت فرصة لإدخال نسبة ٣٠٪ من النساء؟ وهل سيتم تفعيل دور المرأة في البرلمان الحالي؟

– تضم الدورة الحالية لبرلمان كردستان ٣٦ امرأة بينهن كفاءات وإمكانات أكاديمية من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير، وأيضاً شابات حصلن على خبرة في قيادة التنظيمات الحزبية والمنظمات المدنية، وهناك أخريات ليس لهن علاقة بالعمل السياسي بل يحملن خبرة إدارية و ميدانية.

وأتوقع ان امتلاك مثل هذه الخلفية، سيتيح لهن ممارسة دور فعال وحقيقي. وقد لاحظنا ذلك خلال أولى جلسات البرلمان، حيث كان حضورهن ومشاركتهن في طرح الأفكار ومناقشتها او المقترحات فعلياً وواضحا، وأنا شخصيا اعتقد ان أفضل ما نقدمه للمرأة هو رفع القيود عنها والسماح لها بالتحرك، كما يجب على المرأة أن تثبت ذلك للرجل بجهدها المضاعف، ولا اخفي ان التعامل مع المرأة في مجتمعاتنا الشرق أوسطية ذو طابع شكلي الا ان وجود المرأة بهذا العدد الكبير في البرلمان سيساعدها على أن تفرض نفسها، وستكون مجبرة على الارتقاء بعطائها وأدائها.

■ ما رأيكم بوجود المعارضة؟

– أتصور ان وجود معارضة قوية هو دائماً لصالح العملية الديمقراطية بصورة عامة، والمستفيد الأول من المعارضة الفعالة هو التيار الحاصل على الأكثرية والمكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، حيث يشعر هذا التيار بوجود المراقبة على انجازاته ومحاسبته وسعي المعارضة الى كسب تعاطف الجماهير، وان أي تقصير في الأداء تقع مسؤوليته على القائمة الحاكمة بينما الكتل المعارضة تخلو من اي مسؤولية وهذا كله يدفع للحرص على عمل أكثر اتقانا، وبالتالي فأن المستفيد من هذه العلاقة المتبادلة بين المعارضة الفعالة والحكومة، هو في النهاية سكان الإقليم.

المعارضة لا تعتمد على حجمها انما على دورها ونشاطها في العملية السياسية، وما كان للدول التي شهدت تطورا وتكاملا في العملية السياسية ان تحصل على هذه الفرص في الرقي والتقدم لولا وجود ا لمعارضة الفعالة ، والتي في النهاية يكون المستفيد منها هو الشعب.

■ ما هي ابرز محاور عمل البرلمان الحالي؟ وهل هناك سقف زمني لانجازها؟

– تضم الدورة البرلمانية الحالية مجموعة من الكتل النيابية، وكل كتلة جاءت نتيجة لمنافسة انتخابية من خلال ما طرحته من برامج خاصة بها، فمثلا القائمة الكردستانية اعتمدت في طرحها على حقيقة امتلاكها خبرة طويلة في الحكم وقدمت طرحا مستقبليا، إضافة الى انها اعترفت بنواقصها وتقصيرها ووعدت بتجاوز ذلك مع تطوير وتنمية الوضع القائم.ونفس الشيء في القوائم الأخرى فقد كانت لها برامجها الخاصة، والعمل البرلماني الفعلي يتم من خلال اللجان المختصة الدائمية، ويظهر نشاط كل كتلة نيابية من خلال محاولات أعضائها طرح بنود برنامجها الانتخابي في هذه اللجان وصولاً الى سن مقترحات القوانين والتشريعات، وطبيعي أن تسعى كل كتلة برلمانية بهذا الطريق لتحقيق برنامجها الانتخابي.

وأشار الى ان الحظ الأوفر سيكون للقائمة الكردستانية، بحكم حصولها على اكثر من نصف مقاعد البرلمان وبالتالي وزنها الملحوظ في هذه اللجان. ومن المحاور الأساسية لبرنامج القائمة الكردستانية: المحافظة على الأمان والاستقرار والرفاه في إقليم كردستان ومحاولة الحفاظ على مستوى المعيشة ان لم نقل رفعه، محاولة استكمال المشاريع الخدمية كتوصيل الكهرباء، الحد من شحة المياه، البطالة وتقليل التضخم الكبير في عدد الموظفين، السير بخطى اكبر نحو تعميق الحريات والمحافظة على الوجه السياسي للمكونات الدينية والعرقية.

هذه المحاور ستتحول الى برنامج حكومي، لأن القائمة هي التي ستشكلها. حالياً نحن ما زلنا منشغلين بالإجراءات الأولية، وعند استكمال ذلك سيتم البدء بعدها بتنفيذ المحاور التي ذكرتها آنفاً.

■ كم سيصبح عدد الوزارات بعد ترشيقها؟

– الى الآن لم يتم شيء من هذا القبيل، وكما قلت سابقا ما زلنا في الإجراءات الأولية، واذا ما حصل ترشيق فاعتقد ان عدد الوزارات سيكون ما بين ١٧-٢١ وزارة، مع محاولة إلغاء وزراء الدولة حيث كان عددهم ما بين ٦-٧. و إن وجود العدد الكبير لوزراء التشكيلة الخامسة لحكومة الإقليم يعود الى سببين أولهما باعتقادي: تصور ضرورة ان تكون الوزارات الإقليمية متوازية مع الوزارات الفيدرالية بمعنى ان الزيادة الكبيرة لوزارات بغداد نتيجة للتوافق السياسي افرزت عدداً كبيراً من الوزارات في الإقليم موازية لها دون ان تكون حاجة لذلك. ثانيا: ان هذه الحكومة تشكلت نتيجة لتوحيد الإدارتين الموجودتين في أربيل والسليمانية مما أدى الى زيادة في عدد المناصب العليا كوزير او نائب او مستشار.

أما الآن، فقد زال السببان، فكان من الضروري اقتراح تقليص للوزارات، ، ونحن في إقليم كردستان قررنا توسيع الحكم المحلي والاستمرار في العملية الفيدرالية عن طريق إشراك المحافظات في الحكم وذلك بإعطاء الصلاحية الواسعة لها، مما سيؤدي الى تقليل دور وأهمية الحاجة الى بعض الوزارات الإقليمية وقد يتم دمج وزارتين أو أكثر وفقا لما تتطلبه الحاجة لذلك.

■ ما هي الجوانب الديمقراطية في إقليم كردستان؟

الديمقراطية بحد ذاتها مسألة ذات إشكالية، ولكي أكون صريحاً فالديمقراطية لا تأتي نتيجة قرار او رغبة فردية، انما هي نظام حكم ونمط حياة وثقافة أفرزتها مجموعة من العمليات التي مرت بها أوروبا الغربية منذ عصر النهضة مروراً بعصر التنوير والحداثة والمآسي الكبيرة التي شهدتها في القرن ١٨ و ١٧ من حروب وغيرها، فالتصنيع والتحول الكبير في المدينة، كذلك فصل الدين عن الدولة، والتطور العلمي الكبير هذه كلها تشكل عوامل وأسساً أفرزت الديمقراطية.

اما بالنسبة لحالة الشرق الأوسط فإننا ما زلنا نمر بمرحلة التحول الى الديمقراطية، فمجتمعاتنا ذات طابع ريفي عشائري مسير من قبل الدين في كل مراحل الحياة، إضافة الى اننا لم ندخل مرحلة التصنيع كما يجب، والبلاء الأكبر اننا نعيش في بلد بترولي فقد انعم الله علينا بثروات نفطية تغطي كافة إخفاقاتنا في التخطيط والإدارة وعلينا اختيار الصيغ الصحيحة، والمؤسسات الضرورية للمجتمع الديمقراطي والأسس التي تساعد على ترسيخ مبدأ حفظ القانون الذي يتنفس من خلاله النظام الديمقراطي، هذه الأسس التي ذكرتها نفتقر اليها حتى الآن، فالمؤسسات بالمعنى الحرفي والمهني مفقودة، اقتصاد السوق الحر ما زال ضعيفا، الطبقة الوسطى ليس لها دور كبير، مجمل ذلك يسبب عوائق بوجه نشوء مجتمع ديمقراطي ذي مؤسسات ديمقراطية، حتى لو كانت الانتخابات نزيهة، فان الديمقراطية التي تستند الى إجراء الانتخابات والتعددية النسبية مثل وجود برلمان وحكومة ونظام قضائي، فقط، تسمى ديمقراطية ليبرالية او شكلية.

ان ما حصل في كردستان منذ ١٩٩١ يعد محاولة جريئة لمجتمع يخطو نحو بناء مجتمع ديمقراطي، ومنذ عام ١٩٩٢ بدأنا نغذ الخطى بثبات وإيمان نحو المجتمع الديمقراطي من خلال التشريعات المنسجمة وهذا التوجه، كالتعددية الحزبية، انعدام الرقابة على الإعلام، اعتماد مبدأ اقتصاد السوق او القطاع الخاص، وبناء المؤسسات التي تتطلبها عملية التحول الديمقراطي كذلك تعاملنا مع المكونات الأخرى دينية وقوميات مختلفة بطريقة ترسخ إيماننا بالنهج الديمقراطي، فكردستان يسكنها المسيحيون واليزيديون، إضافة الى التركمان، الكرد الاشوريين، هذا ما يخص الأديان والقوميات، اما ما يخص المرأة فنخرتنا لها متطورة أسوة بالدول الأخرى، ومن أجل بناء مجتمع ومنظمات مدنية، مجمل هذه المؤشرات هي خطوات واسعة نحو الطريق الصحيح للديمقراطية، الا اننا لم ننته من بناء مجتمع ديمقراطي كما نطمح اليه، لكن كمقارنة مع المحيطين بنا وبشهادات دولية وأجنبية، يمكن القول بأننا على الطريق الصحيح.

■ في البرلمان الحالي تم إضافة عدة لجان منها لجنة النزاهة ما ضرورات ذلك؟

– ان البرلمان ليس سلطة تنفيذية وواجب البرلمان مراقبة أداء السلطة التنفيذية اي الحكومة، وإصدار التشريعات القانونية الضرورية، وإقرار ميزانية الإقليم، فاللجان البرلمانية تقوم بمراقبة القطاعات المسؤولة عنها، لذلك فإن أية لجنة برلمانية للنزاهة لن يكون لها طابع مؤسسة إجرائية مثل المفوضية العليا ولن يكون واجب لجنة برلمانية للنزاهة سوى مناقشة ما يخص او يدخل في موضوع النزاهة دون إصدار قرار او إجراء التحقيق، كما ان لجنة التعليم العالي في البرلمان مثلاً لا تشرف على وزارة التربية والجامعات انما دورها مقتصر على مناقشة القوانين والتشريعات المقدمة لها والتي تخص وزارة التربية والتعليم فقط.

إن عدم وجود لجنة للنزاهة في الدورات البرلمانية السابقة لا يعني عدم وجود حاجة لمثل هذه اللجنة، وبما أن القائمة الكردستانية قد وعدت جمهورها بالسعي من خلال البرلمان والحكومة الى مكافحة الفساد بجميع حالاته، لذلك كانت هناك حاجة لتشكيل لجنة النزاهة، وهناك أيضاً لجان أخرى تم تشكيلها في البرلمان الحالي نظرا لمقتضيات الحاجة لذلك.

■ يقال ان التحالف الكردستاني سيشهد انفكاكاً؟ ما رأيكم بذلك؟

– أقول ان مطبخ الشائعات كبير، وليس هناك جريمة او احباط إذا تم إنهاء اتفاق معين بين حزبين. لكن بالنسبة للقائمة الكردستانية او التحالف الاستراتيجي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني فتحالفهما كان على أساس مواجهة مرحلة معينة لها مهام على الصعيدين داخل الإقليم والعراق، فكلما كانت هناك حاجة الى توحيد المواقف إزاء هذه المواضيع فالتحالف قائم، فهناك الكثير من المواضيع العالقة منها العلاقة ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، إضافة الى طموحات وبرامج الحزبين فيما يخص الناس، وأيضاً تعميق العملية السياسية في إقليم كردستان، فمتى ما تم استكمال حل هذه المواضيع عندها قد يتم انهاء التحالف بالاتفاق ما بين الحزبين، فلا صحة لما يقال، فهناك من يهدف الى انخراط التحالف لأسباب خاصة به، ولكن التحالف قائم طالما كانت هناك حاجة لوجوده.

■ هناك من يرى ان دستور الإقليم كتب ووضع كدستور لدولة أخرى؟

– من يقول ذلك لم يقرأ هذا الدستور، او انه يجهل طبيعة النظام الفيدرالي، او انه يقول ذلك من منطلق رفض تمتع الإقليم بحقوقه الشرعية، فمن ضمن ما يتسم به النظام الفيدرالي و يجعله مختلفاً عن الدول البسيطة، هو وجود أقاليم لها دساتيرها، مثلا الولايات الخمسون الأمريكية لكل منها دستورها كذلك الولايات الست عشرة الألمانية، غير ذلك. وان ما مكتوب في دستور إقليم معين لا يختلف عن دستور الدولة.

من ناحية أخرى صلاحيات إقليم كردستان وحقوقه وواجباته محددة في الدستور العراقي، الذي يقر وجود دستور في الإقليم بشرط ان لا يكون فيه بند مخالف للدستور الفيدرالي، وان دستور الإقليم ينص على التزامه بما في الدستور العراقي، لذا أقول للذين يدعون ان دستور الإقليم وضع كدستور دولة أخرى عليهم ان يبادروا لتوضيح ذلك.

وأوضح ان دستور الإقليم تم الانتهاء من كتابته عام ٢٠٠٦ وطرح للمناقشة لمدة طالت عن عام وقد شارك في مناقشته بصورة علنية الكثير من خلال مؤتمرات وورشس عمل وندوات مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية، كذلك الأوساط الجامعية، وبعدها تم جمع كافة الملاحظات والمقترحات لإيصالها الى اللجنة القانونية للبرلمان التي أخذت بالكثير منها ليتم صياغته نهائيا وتقديمه الى رئيس الإقليم الذي وافق عليه، وعرض على البرلمان حيث تمت المصادقة عليه وعرضه للاستفتاء . كنا نتمنى ان يتم الاستفتاء مع انتخابات الإقليم في يوم ٢٥-٧ الا ان المفوضية العليا والتي أشرفت على انتخابات الإقليم كانت غير مستعدة، و حددت يوم ١١-٨، لكن برلمان إقليم كردستان وجد ان ذلك يشكل صعوبة كوننا خارجين من حملة انتخابية، لذلك تم تكليف رئاسة برلمان إقليم كردستان بالاتفاق مع رئاسة الإقليم والمفوضية العليا بتحديد موعد لإجراء الاستفتاء، وأود الإشارة الى ان البرلمان الحالي لا يقوم بمناقشة الدستور وبنوده مرة أخرى، كون ان البرلمان السابق انتهى من ذلك فما تبقى هو الاستفتاء الذي يتم الموافقة عليه من الشعب او لا.و بعد الموافقة عليه يكون الدستور فاعلا ويمكن لجهة او جهات أو أية كتلة برلمانية تقديم مشروع بخصوص تعديل مادة فيه او مواد.

■ كيف تقيمون الوضع المعيشي في الإقليم؟

– الوضع المعيشي في الإقليم مقارنة مع المحافظات الأخرى جيد وباعتراف منظمات دولية، فنسبة الفقر في المحافظات الأخرى تتراوح بين ١٩-٣٧٪ بمعنى من كل مئة شخص هناك ١٩ او ٣٧ شخصاً تحت مستوى الفقر، بينما في إقليم كردستان وحسب الإحصائيات نجد ان أعلى مستوى من درجات الفقر في دهوك نسبته ٩٪ وفي السليمانية ٦٪ وأربيل ٣٪، وهذه النسب ليست افتراضية انما توفرت عليها إحصائيات قدمتها الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس استطيع ان أقول ان مستوى الفقر في إقليم كردستان اقل بثلاثة إضعاف مما هو عليه في باقي المحافظات، واعتقد ان ٣٪ نسبة يفتخر بها، ومع ذلك فنحن نسعى لتحقيق ما هو أفضل وتوفير عيش كريم لكل عائلة وفرد.

فلو لاحظنا إقليم كردستان والذي يبلغ عدد سكانه اقل من ٥ ملايين نسمة فأن هناك مليون موظف حكومي او أكثر ما يدل على ان جميع القادرين على العمل تقريباً هم موظفون، بينما في ألمانيا الغربية والتي يبلغ سكانها ٨٠ مليوناً وتضم ١٦ إقليماً هناك ٨٤ موظفاً فيدرالياً وفي أقاليمهم ٢٠٠ موظف، وكما هو الحال أيضاً في دول أخرى متطورة.

■ ما رأيكم بالعمل الصحفي؟ وهل هناك ضرورة لوجود قانون ينظم العمل الصحفي؟

– في يوم مناقشة برلمان كردستان هذا القانون اي قانون تنظيم العمل الصحفي نشرت مجلة كولان مقالاً لي تحت عنوان (أوقفوا مناقشة هذا القانون)، فأنا ضد اي إصدار قانوني ينظم العمل الصحفي مهما كانت تسميته، انه وضع للحد من حرية الصحافة، انا إنسان مؤمن بحرية الصحافة وارفض وجود اي قانون بهذا الخصوص، ففي النظم الديمقراطية لا يجوز ان يكون هناك قانون يحد من الحريات الصحفية. لكني في الوقت نفسه ضد أي إخلال بحقوق الأفراد والاعتداء عليهم أي لا بد من حماية الخصوصية فلكل فرد حياته الخاصة والتي يحرص على ان تكون بعيدة عن العلانية والتشهير، فالحياة الخاصة لا تهم الرأي العام ولا تفيد الصالح العام، وان الخوض فيها يمس حقا مقدسا من حقوق الإنسان وهو حريته الشخصية ان كان في العمل او التصرف فلا رقيب سوى الضمير بمعنى لابد من التمسك بأخلاقيات المهنة، ولابد من وجود إجراءات قانونية تعاقب الدخلاء والمتسللين الى هذه المهنة، كما لا يجوز وضع ذلك في باب ملاحقة الصحفيين والحد من عملهم.